

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٢٧/٥/١٣

المتاحف المصرية

والمتحف القبطي

أتمت لجنة المالية بمجلس النواب وضع تقاريرها عن باب المصروفات وقد جاء في أحد تلك التقارير « أنها تقرر مع السرور والارتياح مبلغ ٢٠٠ جنيه مصري تزداد على الاعانة الممنوحة لمتحف الآثار القبطية لما للموه وكمال استعداده من دافع للسامحين الى زيارته . ولما كان المتحف المصري يحتوي على شيء كثير من الآثار القبطية فلربما كان من المستحسن تنظيمًا لمخلفات عصورنا التاريخية ان تضم تلك الآثار الى أمثالها في المتحف القبطي جدا ان ينظم بقا بون يعطيه حكم المتاحف العامة وبذلك يتسع للمكان بالمتحف المصري الكبير لما يراد نقله اليه من الآثار المكتشفة حديثا ثم تنوي الحكومة توسيع المتحف من أجله وفي ذلك من الاقتصاد من نفقات الاثاء مالا يحصى »

ذلك كلام اللجنة المالية بمجلس النواب وهو كلام يذكرنا بما بحث عديدة شرناها على صفحات الأهرام بشأن المتاحف المصرية وضرورة تنظيمها ووضع البيانات والأدلة لها ففي هذه البلاد المتحف الكبير متحف الآثار المصرية ثم متحف الآثار العربية فمتحف فؤاد الأول الصحي فـالمتحف الجيولوجي وكلها من المتاحف التي تعد من الوجهة التاريخية والعملية والأدبية في الصف الأول من متاحف الدنيا ولكنها على أهميتها وجلال قدرها ومنافعها مبعثرة لا يكاد هذا الجمهور المصري يعرف عنها شيئا وهي في بلاد الدنيا جميعا تابعة لوزارة المعارف لانها وزارة العلم والآداب والتاريخ اما في مصر فهي تابعة لوزارة الأشغال باعتبار المباني والدور المقدمة على ما فيها من التحف والآثار وكنوز العلم والتاريخ . وهذا في ظننا خطأ محض إذا كانوا قد اجازوه في الماضي فهل من سبيل الى ابقاء الماضي على حاله وعلى اجازة ذلك الذي كانوا يعدونه بالامس صوابا لسبب من الاسباب ونحن اليوم نعدده خطأ للسبب الا ان الذكر

تدخل متحف الآثار العربية وهو يشبه متحف كلوتي في باريس لاحتوائه على الآثار التي يستدل منها على تاريخ الحضارة العربية وتطورها منذ العهد الأول الى اليوم فهل من دليل هنا ان يبسط للزوار تاريخ كل بحفة وتطور المدنية من جيل الى جيل ومن عصر الى عصر انه لا يكاد يوجد شيء من ذلك

كذلك قل عن المتحف القبطي الذي قررت لجنة المالية في مجلس النواب زيادة اعانته ٢٠٠ جنيه في السنة فقد يدخله الزائر ولا يعرف شيئا من تطورات المدنية التي يدل عليها ولا تطورات العصور ولا تاريخ شيء معين

ولولا الدليل الصغير الذي وضعه احد الادباء للمتحف المصري الكبير أو آثار الفراعنة لما استطاع القارىء المصري ان يعرف شيئا عن تلك الآثار ولا عن مدلولها اما المتحف الجيولوجي فصفتة صفة المتحف للفرد لا للمجموع وهذا متحف فؤاد الصحي يدخله النساء والرجال اليوم وكلهم يتساءل عن للصور والتماثيل ولا يدرك شيئا من سرها ولا الغاية من صنعها مع ان الغاية من اقامة هذا المتحف شريفة نبيلة والقصد حسن ولا يتقص الجمهور للدفاع به الا أن يعين هناك دليل يرشد الزائر الى الغرض من هذا المتحف ويبين لهم ما أراد منه منشئوه فينتفع اولئك الزوار الاثاف الصحیح الذي أراد من المتحف وهو علم الصحة وتجنب الامراض واتقاء شرورها واضرارها

وما يقال عن هذه المتاحف يقال عن متحف الآثار الرومانية في الاسكندرية ولو أنك سألت الاسكندرية الاديب والمتعلم عن المتحف الروماني لما عرف مكانه فكيف يعرف الغرض منه وكيف يعرف أنه الدليل المحسوس على مدينة الرومان وآثارهم التي تركوها في تلك المدينة الزاهرة

وعهدنا بالامم الراقية المتحضرة أن تجعل الآثار العلمية والتاريخية وسواها ملكا للامة وأن تقوم الحكومة على ادارة ذلك الملك الذي هو تراث الشعب

فهل لحكومتنا اليوم وهي حرة في تصرفها أن تتوخى ذلك وأن تفعله ؟ وهل لها ان يجمع تلك المتاحف تحت ادارة واحدة وان تزيدها اتقا ما وأن تعنى بها العناية التي توصل الامة للاثاف بها والاستفادة منها ذلك ما نامله وذلك ما نامل ان يهولى البرلمان البحث فيه بحثا دقيقا يقضي الى النتيجة التي توخيناها من هذه السكلمة